

التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة

CHALLENGES FACED BY ISLAMIC BANKS AS A FINANCING ALTERNATIVE TO
ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENTد عديلة خنوسة¹، د لحسن فوضيل²¹ جامعة حسيبة بن بو علي الشلف (الجزائر)، l.fodil@univ-chlef.dz² جامعة حسيبة بن بو علي الشلف (الجزائر)، a.khanoussa@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2019/10/28 تاريخ القبول: 2019/11/03 تاريخ النشر: 2019/11/15

ملخص:

حققت الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من الإنجازات في فترة زمنية وجيزة، حتى أن بعض البنوك التقليدية إتجهت إلى فتح نوافذ لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، إلا أن هذه البنوك الإسلامية تواجه العديد من التحديات لتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة المالية والتحرير المالي، ومن أهم هذه التحديات زيادة حدة المنافسة في السوق المالية المصرفية العالمية، والثورة التكنولوجية، وعدم وجود سوق أوراق مالية إسلامية وغموض العلاقة بينها وبين البنك المركزي....، وقصد الوصول إلى تلك التحديات تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي أداته الوصف.

كلمات مفتاحية: البنوك الإسلامية، التنمية المستدامة، التحديات، التحرير المالي، سوق الأوراق المالية، أدوات مالية..

Abstract:

The Islamic banking industry has achieved many achievements in a short period of time, and even some traditional banks tended to open windows to practice Islamic banking. However, these Islamic banks face many challenges to achieve sustainable development in light of financial globalization and financial liberalization. The most important of these challenges are increasing the intensity of competition in the global banking financial market, the technological revolution, the absence of an Islamic financial market and the ambiguity of its relationship with the Central Bank ... In order to address these challenges was relying on the deductive approach, the tool is the description

Keywords: Islamic banks, sustainable development, challenges, financial liberalization, stock market, financial instruments.

JEL Classification Codes: G21, G15, O1

المؤلف المرسل: لحسن فوضيل، الإيميل: fodhil222@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعد ظاهرة البنوك الإسلامية حدثاً بارزاً على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية والدولية، فالبنوك الإسلامية أحدثت فروقا جوهرية في الأساس الذي يستند عليه كامل القطاع المصرفي، ويتوقف نمو وتوسع هذه الصناعة ونجاحها، ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة على الإستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية عليها والأخذ بالمعايير الدولية لأفضل الممارسات. فهناك جملة من التحديات والمشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية، البعض من هذه التحديات وجد مع اللحظة التي وجدت فيها البنوك الإسلامية، والبعض الآخر إستجد مع المتغيرات العالمية والأحداث الدولية. ومن خلال هذا البحث سنتعرف على مختلف التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في ظل المتغيرات الدولية. إنطلاقاً من الهدف الرئيسي فإن السؤال الجوهرى الذي سنحاول الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

ماهي مختلف التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة؟

2. البنوك الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

1.1. الظروف الدولية التي أدت إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة:

أدت مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى إحداث الكثير من التغيرات والانجازات التي صاحبها الإضرار بالبيئة، وإزاء هذه المشكلة والمخاطر البيئية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 في مدينة ري ودي جانبرو البرازيل، وقد حضره عدد كبير من مؤسسات الدول وأطلق عليه "مؤتمر قمة الأرض"، وأصدر المؤتمر خطة عمل شاملة، سماها أجندة القرن الحادي والعشرين إذ تأسست لجنة المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) وتضمنت اتفاقيات دولية تشمل: صون التنوع الإحيائي (البيولوجي)، وقضايا تغير المناخ، وصون الغابات، ومكافحة التصحر. ولفت المؤتمر الانتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظاً على مستقبل الإنسان، ومنه ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال كافة في الموارد الطبيعية.

2.2. تعريف التنمية المستدامة

استخدم علماء اقتصاد التنمية تعبير الاستدامة (Sustainability) لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، ومن هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة، ونذكر منها التعريفات التالية:

- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال على تلبية احتياجاتها الخاصة".

• تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية -ريو دي جانيرو 1992: "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل".

• كما تعرف بأنها: " التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الأجيال القادمة. بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن".

يتضح مما سبق أنه ليس هناك اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص التعريفات في التعريف التالي: " الإجارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة".

إن تحقيق التنمية المستدامة تحتاج إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغير لا يمكن أن يتم من خلال السلطات الحاكمة، بل من خلال التنظيمات الشعبية والاجتماعية الذاتية، والتعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها كل قطاعات المجتمع.

3.2. خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص نحددها فيما يلي:

- ✓ طويلة المدى، إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي؛
- ✓ تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية؛
- ✓ تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛
- ✓ تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته؛
- ✓ يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها وخاصة الاهتمام بالفقراء؛
- ✓ تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا؛
- ✓ تقوم على التنسيق والتكافل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

4.2. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها وأجهزتها إلى تحقيق عدة أهداف منها: (أحمد، 2007، صفحة 28)

✚ تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع؛

✚ احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية؛

✚ ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافه أو تدميرها؛

✚ ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم؛

✚ إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة؛
✚ التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحّر، أم مصادر مياه معرضة للنضوب أو للتلوث، أم نموا عمرانيا عشوائيا.

5.2. دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

تتطلب الحلول التي اقترحها المهتمون بقضايا التنمية المستدامة وناشطو البيئة وجسدتها الاتفاقيات الدولية في قمة ريوديجانيرو عام 1992م أو قمة جوهانسبورغ 2002م أو اتفاقية كيوتو باليابان أو قمة بالي بإندونيسيا عام 2007م، والتي تؤكد على ضرورة التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة والحد من نشر الغازات ومكافحة التلوث والتصحّر وترشيد استخدام واستهلاك الطاقات والتوزيع العادل للثروات بين الشمال والجنوب...الخ، تتطلب تكاليف عالية وتضحيات كبيرة من أصحاب الفائض المالي خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لصالح الدول الفقيرة. إلا أن الحقيقة عكس ذلك، فإن هؤلاء يتهربون من التزاماتهم تجاه هذه الاتفاقيات لأنها تتعارض مع مصالحهم وتسعى شركاتهم إلى تحقيق مصالحها الخاصة دون مراعاة مصالح المجتمعات خاصة الفقيرة ودون إعطاء الأولوية للمحافظة على بيئتهم. وهو ما يطرح آلية تحقيق هذه التنمية المستدامة خاصة من جانب التمويل، ومن هنا، فإن آليات الاقتصاد الإسلامي تطرح كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع، با تعمل آلياته على مطابقة مشروعية المشروعات للقواعد والأحكام الإسلامية، بحيث تكون نافعة ومقبولة شرعا من حيث نشاطها وأن لا تكون مدخلاتها ومخرجاتها غير مقبولة شرعا وتضر بالمجتمع مثل استخدام لحوم الخنازير لصناعة المعلبات والمصبرات وتلويث البيئة وإفراز السموم...الخ. كما تدرج هذه الآليات هدف التكافل الاجتماعي ضمن أهدافها الأساسية لخدمة المجتمع.

ولعل البنوك الإسلامية من بين أهم آليات الاقتصاد الإسلامي، لكونها أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وبالتالي تدفع الجميع من

وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع وهي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها.

بالإضافة إلى تنوع صيغ هذا التمويل كالمضاربة والسلم والمزراعة والاستصناع والمغارسه وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع العالية الكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة.

ويتضح جليا دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي عن طريق قيامها بالأنشطة الآتية:

- جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين: أنشأت العديد من البنوك الإسلامية صناديق الزكاة، مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، وقد يحصل البنك الزكاة من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وقد يترك لهم أمر دفع الزكاة.

- تقديم القرض الحسن: تتميز البنوك الإسلامية بتقديم القروض الحسنة وذلك لغايات معينة، مثل: العلاج والدراسة والزواج. وهي قروض تقدم بلا مقابل.

- القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة: تقوم البنوك الإسلامية بالعديد من الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الاجتماعية، مثل: منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في الندوات والمؤتمرات الإسلامية، والإسهام في برامج محو الأمية، والإسهام في مواجهة أزمة السكن، والمشاركة في برامج حماية البيئة.

- مراعاة البعد الاجتماعي في التمويل: تتميز البنوك الإسلامية بمراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وتعطي أولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وتهتم بتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، وتخصص جزء من استثماراتها في تمويل مشروعات ذات نفع اجتماعي.

- إدارة الوقت: قد تشكل البنوك الإسلامية صندوق للوقف يمكن من خلاله للمحسنين وقف أموالهم لأعمال الخير، وتشرف البنوك الإسلامية على إدارته.

كما تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي وذلك بما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات لا فائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة.

ويبرز أيضا دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي، وذلك للطبيعة المميزة لهذا البعد في علاج عديد من الاختلالات الاقتصادية عن طريق عدة صيغ من بينها لا الحصر: المضاربة والمشاركة والإجارة. حيث تساهم المضاربة في التنمية الاقتصادية من خلال: (خلف، 2007، صفحة 223)

- تشجع المضاربة توسع النشاطات الاقتصادية، حيث أنها لم تبقى منحصرة على النشاطات التجارية فقط، بل تعدت كل النشاطات الاقتصادية الأخرى.
- تساهم المضاربة في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال التقليل من التفاوت في توزيع الدخل، حيث تسمح للمضارب ورب المال الحصول على نسبة من الربح عوض انفراد رب المال بالربح بالإضافة إلى أن المضاربة ليست مرتبطة بمكان معين؛
- تساهم المضاربة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الموارد المالية من طرف أشخاص ذو خبرة وكفاءة مهنية تمكن من تحقيق أكبر عائد لكل من صاحب المال والعامل ومن ثم للمجتمع والاقتصاد ككل، عوض توجه الموارد نحو المجالات التي تحقق عائد أقل في حالة الاعتماد على استخدام المال بدون العامل أو المضارب أي من قبل صاحب المال الذي قد تقل لديه الخبرة والقدرة التي تمكنه من توجيه الموارد نحو بدائل الاستخدام الأفضل؛
- في حالة المضاربة تتحسن نوعية أداء النشاطات الاقتصادية دون الاختصار على الجانب الكمي عند ممارسة هذه النشاطات لأن درجة الالتزام الأخلاقي والقيمي في المضاربة تزداد لأنها تتم وفق معايير وضوابط إسلامية والتي تفرض توفر الإيمان والاستقامة والخلق الإسلامي فيمن تعهد إليه القيام بالمضاربة بالمال.
- كما أن للمشاركة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ككل، وذلك كما يلي: (خلف، 2007، صفحة 270)
- المشاركة تساهم في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة بدلا من توجيهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة، ولأن المشاريع الإنتاجية في الغالب تحتاج إلى فترة زمنية طويلة الأجل والمشاركة تتناسب بدرجة كبيرة مع تلك المشاريع كالمشاركة المستمرة؛
- المشاركة تساهم في الحد من حالات التضخم من خلال توفير السلع والخدمات المقدمة من طرف المشاريع الإنتاجية والخدمية؛
- المشاركة تساهم في تحقيق عدالة أكبر في توزيع ناتج الاستثمارات من خلال إشراك فئات في المجتمع عن طريق هذه الصيغة، والتي قد لا تستطيع اعتمادا على ما يتوفر لديها من موارد مالية القيام بالعمل والنشاط وتحقيق دخل؛
- المشاركة تساهم في تحفيز المستثمرين المترددين في استخدام أموالهم في مشاريع استثمارية خاصة عند مشاركة البنك الإسلامي فتزداد ثقتهم بجدوى المشروع الذي تتم مشاركة البنك فيه.
- كما تحتل الإجارة أهمية اقتصادية مرتفعة نظرا للدور الذي تؤديه في الاقتصاد، ومن خلال توفيرها للأصول الرأس مالية الثابتة اللازمة لإقامة مشاريع أو التوسع في مشاريع قائمة، من خلال ارتباطه بعمل القطاعات الأساسية.

3. التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية ضمن بيئتها الداخلية في ظل المتغيرات الدولية

1.3. عدم وجود أدوات مالية إسلامية:

من بين التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية عدم إمتلاكها لأدوات مالية تمكّنها من تحويل مواردها قصيرة الأجل إلى إستثمارات طويلة الأجل، وتحتفظ في الوقت نفسه بقدرتها على تسهيل هذه الإستثمارات وقت الحاجة، فمعظم الأدوات المالية التي تستخدمها البنوك الإسلامية عبارة عن الودائع بمختلف أنواعها، وخصوصا ودائع التوفير والودائع الإستثمارية والودائع الجارية، بالإضافة إلى الصيغ الإستثمارية والتمويلية الإسلامية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية كالمضاربة، المشاركة، المربحة وغيرها من الأساليب الإستثمارية.

إن عدم وجود أدوات مالية ملائمة لعمل البنك الإسلامي يفرض على البنوك الإسلامية تفضيل المشروعات والإستثمارات القصيرة الأجل على الإستثمارات ذات الأجل الطويل، ويظهر ذلك من خلال تفضيلها لصيغة المربحة على بقية الأدوات الإستثمارية.

فوجود محفظة متنوعة من الأدوات المالية يتيح للبنوك الإسلامية المرونة الكافية للإستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الإقتصادية والمالية (سويلم، 2000، صفحة 14).

إذن عدم قدرة القائمين على تلك البنوك على إستحداث خدمات مصرفية جديدة، سوف يظل النظام المصرفي الإسلامي في دائرة التبعية إن لم يعيد تقييم ادائه ويتمكن من إستحداث أدوات جديدة تنطلق بها نحو آفاق جديدة في العمل المصرفي الإسلامي (البعلي، 1999، صفحة 66)، فمستقبل العمل المصرفي والتمويل الإسلامي يعتمد اعتمادا بالغا على البحوث والتطوير، التي تمثل القوة الضاربة للصناعة المالية في مجال الإستجابة لإحتياجات الأسواق وتطوير تلك الإحتياجات وتقديم الجديد والمبتكر من صيغ وأدوات.

كما أن هناك حاجة البنوك الإسلامية إلى تطوير أدوات مالية متوسطة وطويلة الأجل يمكن أن تستخدم في إدارة الصناديق الإستثمارية الطويلة الأجل، كما أم البنوك الإسلامية في حاجة إلى الحصول على منتجات مالية ومصرفية تتمتع بنفس القدر من السيولة النقدية والعائدات على مستويات عالية الجودة من الخدمة حيث تؤدي هذه الوظائف في البنوك التقليدية عبر أدوات مألوفة هي الأسهم والسندات.

2.3. عدم كفاءة العاملين في البنك في الجانبية الشرعي والمصرفي:

تمثل البنوك نظاما مصرفيا جديدا له طبيعة خاصة، ومن ثم فإنه يتطلب مواصفات خاصة التي يلزم أن تتوفر في العاملين في هذا المجال، ونظرا لعدم وجود العاملين المؤهلين والمدربين بالبنوك الإسلامية اضطرت إلى اللجوء إلى العمالة المؤهلة والمتخصصة بالصيرفة التقليدية، وذلك لتكوين جهازها الإداري والتنفيذي، كذلك فإن اعتماد البنوك الإسلامية على هؤلاء العاملين يعود لسبب آخر وهو تشابه

الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية مع مثيلاتها في البنوك التقليدية كعمليات قبول الودائع وأعمال التحويل الداخلية والخارجية...، فأدى ذلك إلى تولي هؤلاء العاملين مراكز قيادية في البنوك الإسلامية، فنتج عن تولي العاملين غير مؤهلين بالبنوك الإسلامية نقل أسس الصيرفة التقليدية وتطبيقها على البنوك الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بمفهوم التمويل.

وقد أدى ما سبق إلى آثار سلبية تعوق عمل ونهضة البنوك الإسلامية لا سيما في مجال تقرير جدوى المشروعات، فقد نجحت البنوك الإسلامية في إجتذاب المدخرات لكنها لم تنجح في توظيفها مما قلص من حجم عطائها، فتكوين العامل مهنيًا لا يسمح له بتفهم ولا إستيعاب المعاملات المشروعة في الإسلام، فضلاً على أن يطور ويبتكر في مجال عمله، وقد أدى هذا أيضاً إلى سلبية أخرى وهي كثرة الأخطاء الشرعية التي يقع فيها العاملون مما شوه صورة البنوك الإسلامية أمام الرأي العام وتصويرها بأنها تتاجر بالإسلام، وتخدع بالإعلان.

وهناك من يعذر البنوك الإسلامية في هذه المسألة لعدم توفر المؤهلين علمياً ومهنيًا الذين يجمعون بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والإقتصادي، فالواقع أن أصحاب التكوين الإقتصادي والمصرفي الحديث لا علم لهم بالفقه ولا بالقواعد الإقتصادية الإسلامية وأصحاب التكوين الفقهي الإسلامي لا علاقة لهم بالجانب الإقتصادي والقانوني والتقني الضروري لتسيير عمليات البنك (الحديدي، 1989، صفحة 81)، في الوقت الذي تكاد تنعدم وجود معاهد علمية خاصة بالإقتصاد الإسلامي، والصيرفة الإسلامية ضمن الهياكل الجامعية وحتى إن وجدت فعددها ضئيل إذا ما قورنت بحجم الكليات والمعاهد الأخرى، كما أن وجود البنوك الإسلامية في بلاد غير المسلمين تضطربهم إلى توظيف غير المسلمين أحياناً إلزاماً برخصة العمل، والتخصصات في المجال المصرفي الإستثماري.

فلقد أدى نقص الخبراء المتخصصين في البنوك الإسلامية إلى ضعف الجهاز الإداري فيها، وعدم قدرتها على إبتكار أدوات مالية إسلامية، يمكن من خلالها تحقيق التنمية، ونتج عن نقص الخبراء المتخصصين لدى البنوك الإسلامية إلى تفضيلها صيغة المراجعة على بقية الصيغ الإستثمارية، وذلك لأن الإجراءات اللازمة لتنفيذها لا تختلف عن تلك المتبعة في الإقراض لدى البنوك التجارية.

3.3. تعدد فتاوى هيئة الرقابة الشرعية

بالرغم من أهمية هيئة الرقابة الشرعية في كل بنك إسلامي إلا أنه قد تؤدي إلى عرقلة مسيرته وتعيق تقدمه وذلك من خلال تعدد الآراء الفقهية، فأحياناً تصدر هيئة الرقابة الشرعية في أحد البنوك الإسلامية حكماً بشرعية نشاط مصرفي، وفي ذات الوقت تصدر هيئة رقابة شرعية أخرى في بنك آخر حكماً يخالف الحكم السابق على النشاط المصرفي نفسه، مما يؤدي إلى حدوث إضطراب في الأحكام والفتاوى وقلق لدى المسؤولين وإدارة البنك بخصوص هذه النشاطات المصرفية، كذلك إهتزاز ثقة العملاء بشرعية هذه البنوك، وقد تصدر هيئة الرقابة إجراءات تلزم البنك بإتباعها من أجل ضمان

شرعية تعاملاته، وهذه الإجراءات تكلفه وقتا أطول وكلفة أكبر لإتمام هذه التعاملات، وهذا سيؤثر في قدرة البنك الإسلامي على المنافسة في السوق المصرفية.

إن إنقسام الفقهاء والباحثين في آرائهم حول بعض العمليات المصرفية أدى إلى عرقلة عمل البنوك الإسلامية ونشاطاتها، فقد تكون هيئتها الشرعية حلت نشاطا مصرفيا ولكن هيئة أخرى حرمتها في الوقت ذاته، فيمتنع البنك الأول عن التعامل به خوفا من الحرج الذي قد يؤثر في سمعته فيما إذا مارس هذا النشاط، وبالتالي سيؤثر على قدرة البنوك الإسلامية على تطوير أدواتها، وقدرتها على المنافسة في السوق المصرفية في ظل العولمة المالية.

والتحدي الذي تواجهه البنوك الإسلامية في هذا المجال الفتاوى الصادرة التي تنص على أن الفوائد المحددة التي تمنحها البنوك التقليدية جائزة شرعا، وأن معاملات هذه البنوك من معاملات البنوك الإسلامية، وأن الإيداع في البنوك التقليدية يخرج عن أحكام المضاربة أو الوكالة المطلقة، وأن تلك البنوك تستثمر أموال المودعين في مشروعات نافعة للأمة، وقد كان لهذه الفتوى أثر سلبي على البنوك الإسلامية.

4.3. الثورة التكنولوجية:

لقد أحدث التعامل البنكي من خلال شبكة الأنترنت التغيرات التالية (عوض، 2021-20-19 ماي 2001، صفحة 10):

- تخفيض هائل في كلفة العمليات، حيث وصل هذا التخفيض إلى 10% من الكلفة الأصلية للعمليات التي تتم بالطرق التقليدية.
- تسهيل التعامل عبر الحدود، وتقديم خدمات مختلفة ومتنوعة للعملاء، بحيث تصبح الحواجز الحدودية وكأنها غير موجودة.
- إزدياد التحديات المتعلقة بمواضيع الأمن والحماية للعملاء وسرية التعامل، بما يستوجب تعديل الأنظمة الحالية بما يخدم هذا الغرض.
- وبما أن استخدام الأنترنت في مجال الصيرفة يعطي للعملاء خيارات أوسع في التعامل فإن ارتباط العميل بمصرفه يصبح أقل، ويصبح التعامل مع الأنترنت هو الأساس وليس البنك مما يؤثر العلاقة بين البنوك وعملائها.

على الرغم ما تحققه التكنولوجيا المصرفية من مزايا متعددة خدمت القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير إلا أنها وبالمقابل وجدت مخاطر لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وقد تجسدت تلك المخاطر فيما يلي (الحمداني، 2005، 15-16 مارس، صفحة 6):

- سهو وخطأ العاملين، حيث يقترب العاملون على الأنظمة الآلية أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو السهو، تؤدي إلى إحداث أضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة.
- الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية، وهذا في غياب أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية، وهو ما يوفر مجالات عديدة لإختراق هذه الأنظمة التكنولوجية من قبل القراصنة.
- إختراق الأنظمة المصرفية من قبل أشخاص خارجين غير مرخص لهم، بهدف العبث والسرقة أو التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء.
- كما أن للتكنولوجيا المصرفية دور فعال في تطور الوسائل المعتمدة لعمليات غسيل الأموال، وإنجاز عمليات مصرفية غير مشروعة لا توافق البنوك على تقديمها أو تكون بحاجة إلى أخذ الموافقة عليها، وهو ما يعني أن هذه التكنولوجيا ساهمت في إنتشار غسيل الأموال.

عند البحث علاقة البنوك الإسلامية بالثورة التكنولوجية، لابد من الإشارة إلى النقاط التالية (عوض، 2021-20-19 ماي 2001، صفحة 11):

- إن البنوك في الدول النامية ومن ضمنها البنوك الإسلامية، لم تتح لها الفرصة الحقيقية للمشاركة في وضع السياسات، أو تطوير التقنيات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأعمال الأنترنت، أو المساهمة في إيجاد الحلول لقضاياها أو مشاكلها، حيث بقيت في جانب المتلقي لكل ما تنتجه المؤسسات المالية والمصرفية في الدول المتقدمة.
- على البنوك الإسلامية أن تولي موضوع العولمة المالية ما يستحقه من الدراسة، حتى تكون على علم بما يجري في الساحة المصرفية العالمية، بحيث تكون قادرة على رسم سياساتها وإستراتيجياتها المستقبلية، القابلة للتطبيق وفق إمكانياتها وقدراتها.
- يجب عدم إهمال خصوصية وتميز أعمال وأنشطة البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، وبالتالي مدى ما يليق به هذا الموضوع من ظلال على مدى تأثير وتأثير البنوك الإسلامية بموضوع تكنولوجيا المعلومات، بشكل عام وإنترنت البنوك بشكل خاص.
- لابد من إدراك هذه البنوك للمشاكل والمعوقات التي قد تعارض طريقها كالبنوك الإسلامية حديثة النشأة، سواء تلك المرتبطة بأعمالها وأنشطتها، أو تلك المرتبطة بالبيئة والأجواء المحيطة بها، وبالتالي إدراكها لمدى العلاقة التي قد تنشأ بين هذه المشاكل والمعوقات من جهة، والأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، والأدوات المستعملة من جهة أخرى.

وقد كان للثورة التكنولوجية وإنترنت البنوك آثار إيجابية على البنوك التقليدية والإسلامية وذلك لأنها أدت إلى زيادة إنتاجية هذه البنوك، وتحسين جودة وكفاءة العمل المصرفي وساهمت في سرعة ومرونة حركة رأس المال، والعمليات والصفقات المالية والتدفقات المعلوماتية عبر الحدود (عبدالرحيم، 1997، صفحة 298).

وبالرغم من ذلك فلا تزال الفجوة التكنولوجية كبيرة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العربية والأجنبية، لذلك أصبحت البنوك الإسلامية مطالبة ببذل المزيد من الجهود لمسايرة التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي تجتاح الصناعة المصرفية في مختلف دول العالم.

4. التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية ضمن بيئتها الخارجية في ظل المتغيرات الدولية

1.4. عدم وجود أسواق مالية إسلامية:

إن البنوك الإسلامية كالبنوك التقليدية معرضة في حال منحت تمويلا طويل الأجل إلى مشكلة السيولة، وهي مجبرة للإحتفاظ بدرجة من السيولة أعلى من البنوك التقليدية لتلبية متطلبات أصحاب الحسابات الجارية، وذلك لأن البنوك التقليدية تلجأ عند حاجتها للسيولة للإقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي مقابل سعر فائدة، أو إلى إصدار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات لتلبية حاجتها، إلا أن البنوك الإسلامية لا تستطيع اللجوء إلى البنوك الأخرى لأن التعامل معها يكون على أساس معدل الفائدة الذي يخالف مبادئها، ولا تتعامل بمعظم الأدوات الإستثمارية على اعتبار أن معظمها يقوم على سعر الفائدة باستثناء الأسهم التي تفضل البنوك الإسلامية التعامل معها.

وتعد هذه السوق من ضروريات الإستثمار في البنوك الإسلامية، إذ تعاني هذه البنوك من عدم إمتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية من قدرة على تحويل إستحقاقات موارد الأموال القصيرة الأجل إلى إستثمارات وتمويلات طويلة الأجل مع سهولة تسهيلها إذا دعت الحاجة مع تحقيق قدر معقول من عاملي الربح والأمان، وأيضا لا تملك هذه البنوك أدوات تمكنها من إستقطاب موارد ذات آجال طويلة من العملاء، فهي تقتصر على الودائع الجارية والتوفير، والإستثمار وهي تستحق خلال فترة قصيرة، مما دفعها للتخلي عن المشروعات ذات الأجل الطويل مثل المشاركة.

وتعمل السوق المالي الإسلامي على تحقيق عائد أكبر على أموال هذه البنوك، وضمان إمكانية تسهيل إستثماراتها عند الحاجة، وتجميع الأموال لإعادة ضخها في القنوات التمويلية والإستثمارية الملائمة (هارون، 1999، صفحة 48).

تستمد البنوك الإسلامية قوتها المصرفية من تعاونها مع بعضها البعض، إلا أن المعاملات بين البنوك الإسلامية محدودة، لذلك فإن إنشاء سوق مالية إسلامية يتم فيها إبتكار وتطوير أصول مالية قصيرة

وطويلة الأجل تتعامل فيها البنوك الإسلامية أصبح امراً ضرورياً، فعدم وجود أسواق مالية إسلامية في كثير من الدول يمثل تحدياً كبيراً أمام البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية لإستثمار أموالها في إستثمارات طويلة الأجل، فهذه الإستثمارات يرافقها مشكلة السيولة للبنوك الإسلامية إذ لم تستطع تحويل هذه الإستثمارات إلى سيولة عند الحاجة، وعليه فإن عدم وجود أسواق مالية إسلامية يمثل تحدياً أمام البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية.

2.4. عدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية:

تعاني البنوك الإسلامية إلى عدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المالية، فينبغي عليها أن تسعى إلى تشجيع إنشاء مؤسسات مالية إسلامية، والتوسع أيضاً في إنشاء شركات التأمين الإسلامية كي تغطي حاجة السوق المصرفية التي تفتقر إلى المؤسسات المالية الإسلامية.

3.4. غموض العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي:

تخضع البنوك الإسلامية إلى سيادة البنك المركزي، فالبنك المركزي يحدد القوانين والتشريعات التي تخضع لها البنوك الإسلامية وآلية عملها، وطبيعة العلاقة بينها وبين البنوك التقليدية داخل إقتصاد الدولة.

ويجب ذكر أن علاقة البنك المركزي بالبنك الإسلامي تصنف إلى ثلاثة أنواع:

- بنوك إسلامية في دولة قامت بتغيير نظامها المصرفي بالكامل إلى نظام مصرفي إسلامي، كما في باكستان وإيران والسودان.
- بنوك إسلامية في دول تسود فيها النظم المصرفية التقليدية، ولكنها في الوقت ذاته أصدرت قوانين خاصة لتنظيم عمل البنوك الإسلامية، كما في الإمارات وتركيا وماليزيا، اليمن، الكويت، سوريا، لبنان
- بنوك إسلامية تعمل في دول تطبق عليها قوانين البنوك التقليدية، دون أن تصدر قوانين خاصة بها أو إستثناءات لها، وهو ما يتجسد في باقي الدول العربية والإسلامية والغربية.

4.4. عدم وجود التعاون بين البنوك الإسلامية:

تشارك البنوك الإسلامية جميعها بوحدة الأهداف والرسالة وتسعى إلى إيجاد نظام مصرفي منظم يلائم مبادئها وأسلوب عملها، إلا أن المنافسة القائمة بين البنوك عموماً سواء كانت تقليدية أو إسلامية في ظل العولمة المالية جعل التعاون فيما بينها ضعيفاً، فالتعاون بين البنوك الإسلامية في هذه المرحلة ضروري لها، فهي تحتاج على دعامة وقاعدة تستطيع من خلالها منافسة البنوك التقليدية، ولا يتحقق ذلك إلا بالتعاون فيما بين هذه البنوك.

وتنعكس أثر هذه المشكلة في إعداد البحوث والدراسات المصرفية الإسلامية، فالتعاون بين البنوك هام وضروري من أجل إعداد هذه الدراسات التي تعالج الصعوبات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ظل العولمة المالية.

5.4. المنافسة غير متكافئة:

وتعد من التحديات المهمة، التي تواجه عمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية، إذ تتمثل بالمنافسة غير متكافئة من طرف البنوك التقليدية في أنحاء العالم والتي تمارس العمل المصرفي اللاربوي، والمنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي تفتقد الكفاءة على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل، إلا أن دخول البنوك الإسلامية حيز البنوك العالمية يضع هذه البنوك أمام حالة منافسة غير متكافئة نظرا للإمكانات التكنولوجية الهائلة لهذه البنوك العملاقة في تقديم خدمات متنوعة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير.

إن فتح الأسواق المصرفية والمالية الإسلامية أمام البنوك والمؤسسات المالية غير الإسلامية قد ينتج عنها تغيرات جذرية في الصناعة المصرفية الإسلامية، فلابد من الإدراك أيضاً بأن فتح الأبواب أمام تلك المؤسسات سوف يسمح أيضاً للبنوك الإسلامية بالمنافسة بدون قيود في الأسواق العالمية. إن البنوك التقليدية لاسيما الأجنبية لها ميزة كبيرة على البنوك الإسلامية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق مما يعرض ذلك البنوك الإسلامية لمنافسة شديدة. لذلك فإن بقاء البنوك الإسلامية في ظل اتفاقية الخدمات المصرفية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسين أدائها (إقبال، 1998، صفحة 70).

إن بقاء البنوك الإسلامية في الساحة العملية، ضمن إطار المنافسة الحرة يتطلب دوراً متكاملًا يقوم به مؤيدي البنوك الإسلامية والحكومات والبنوك المركزية في الوقت الآتي، بهدف التهيؤ للمنافسة في صورتها النهائية.

6.4. نقص الوعي المصرفي الإسلامي من قبل العملاء:

أدى تعامل الأفراد مع البنوك التقليدية إلى ترسيخ مفهوم الفائدة في أذهان الكثير منهم، فالمودعون لا يقبلون الحصول على عائد أقل من سعر الفائدة الممنوح من قبل البنوك التقليدية، وهذا ما يضع تحدياً أمام البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية من حيث إتباع أسلوب حذر أثناء قيامها باستثمار ودائعها، بالإضافة إلى البحث عن المشروعات التي تحقق أكبر قدر من الربح والإبتعاد عن أساليب الإستثمار التي تتضمن جانباً من الخطورة.

إن نقص ثقة العملاء بالبنك الإسلامي نتيجة عدم ضمانة الوديعة، وعدم الفهم الكافي لتطبيقات العمل المصرفي الإسلامي من قبل المتعاملين مع البنوك الإسلامية، هي مشاكل تعاني منها البنوك الإسلامية عامة في ظل العولمة المالية.

7.4. تحديات تحرير تجارة الخدمات المالية على البنوك الإسلامية

يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية المتعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والإتفاقيات، ويتم ذلك بإزالة العقبات التي تمنع وصول الموردين الأجانب إلى الأسواق المحلية وعدم التمييز بين الموردين المحليين والأجانب (قابل، 2004، صفحة 118).

هناك العديد من التحديات التي تفرضها تحرير تجارة الخدمات المالية على البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

تتمثل إنعكاسات تحرير تجارة الخدمات المالية على البنوك التقليدية والإسلامية فيما يلي:

- أسفر تحرير تجارة الخدمات المصرفية حتى الآن عن إدخال البنوك الأجنبية لبعض الخدمات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية ولاسيما القروض الشخصية والإئتمان الإستهلاكي وخدمات تحويل الأموال، فضلا عن بعض خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وأجهزة التليفون المحمول. وهناك حاجة إلى التوسع في خدمات التأجير التمويلي ودورها في تمويل الصناعات الصغيرة والتي تمثل حاليا 2% فقط من تمويل الإستثمار الثابت في مصر في المتوسط، مقابل 6% في تونس و 13% في أوروبا الشرقية على سبيل المثال.

- الإستقرار والثقة في انتظام تقديم الخدمات المصرفية في السوق المحلي وقد يحدث ذلك في حالة حدوث تحول في هيكل النشاط المصرفي بما يؤدي إلى إرتفاع كبير في نصيب البنوك الأجنبية، أو تركيز ملكيتها في مؤسسات تابعة لدولة أو منطقة محددة، بما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات التأثير بالتقلبات في الظروف الإقتصادية الخارجية.

- إن تواجد البنوك الأجنبية جنبا إلى جنب مع البنوك المحلية، قد يسهم بالفعل في تكوين كوادر مصرفية محلية ذات خبرات مهنية عالية، وتقنيات متطورة للعمل وتبسيط الإجراءات وإدارة المخاطر. كما يسهم هذا التواجد في التعرف على وحفز التطوير التكنولوجي في نظم معلومات الإدارة وتطوير شبكات الحاسبات الإلكترونية والإتصالات التي تشكل البنية الأساسية لإمكانيات التوسع والمنافسة في مجال الخدمات المتطورة للتجزئة المصرفية.

يصعب تصور أن يؤدي تزايد نفاذ البنوك الأجنبية، في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية إلى تحسن في نصيب المشروعات الصغيرة من الخدمات المصرفية والتمويل.

- يصعب تصور أن يؤدي تزايد نفاذ البنوك الأجنبية إلى تحسن في نصيب تلك المناطق من الخدمات المصرفية نتيجة لتركزها في المدن الكبرى.

وتتمثل أهم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تحرير تجارة الخدمات المالية في تهديد المركز النسبي للبنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء، حيث إقترن تزايد نفاذ البنوك الأجنبية إلى أسواق دول

العالم الثالث في عدد من الحالات بتراجع كبير في النصيب النسبي للبنوك المحلية في سوق النشاط المصرفي، وظهر ذلك بشكل أوضح في بعض دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، حيث نجد أن رأس المال الأجنبي يستأثر بنحو 60% من حجم العمل المصرفي في المجر، ونحو 55% من ذلك النشاط في كل من بولندا وشيلي، و50% في كل من جمهورية التشيك والأرجنتين.

وتشير التجربة المصرية إلى أنه خلال الفترة جويلية 1997 – جويلية 2002 تراجع النصيب النسبي للبنوك المحلية من جملة النشاط المصرفي لحساب البنوك التي يتمتع رأس المال الأجنبي فيها بحصة مهيمنة في الملكية أو الإدارة، بحيث تراجع نصيب البنوك المحلية من جملة أصول الجهاز المصرفي المصري من 98.3% إلى 86.8% كما تراجع نصيبها في الودائع من 91.2% إلى 85.7% وفي القروض من 89.9% إلى 88.7%، كما انخفض نصيب بنوك القطاع العام التجارية في جملة أصول الجهاز المصرفي من 54% إلى 52%، وفي الودائع من 62.2% إلى 56.1% وفي القروض من 50% إلى 48.7%، وبذلك أصبحت البنوك التي يتمتع رأس المال الأجنبي فيها بحصة مهيمنة في الملكية و / أو الإدارة تمثل نحو 13.2% من جملة أصول الجهاز المصرفي (bank, 2001, p. 162).

ومن المؤكد أن تزايد نفاذ البنوك الأجنبية، سيقترن بالعمل على الإستثمار تدريجيا بالعمليات عالية الربحية والشريحة العليا للعملاء، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو قطاع الأعمال المحلي أو الشركات دولية النشاط. ويشكل ذلك تهديدا مؤكدا للبنوك الإسلامية والتقليدية على مستوى الربحية، ويمكن أن يشكل أيضا تهديدا محتملا على مستوى السلامة المالية والمكانة الاعتبارية، فقد تندفع البنوك المحلية في ظل إحتدام المنافسة والرغبة في تحقيق ربحية عالية، إلى قبول مخاطر أعلى دون أن تكون قادرة بالضرورة على إدارة تلك المخاطر، وهو الأمر الذي يمكن أن يهدد سلامتها المالية ويطيح بربحيته في آن واحد، أما التهديد الأكثر خطورة فهو أن تضطر البنوك المحلية إلى الإكتفاء بالعمليات الأقل ربحية، وشريحة العملاء التي لا تتمتع بمستويات الجدارة المطلوبة في البنوك الأجنبية لتتحول بالتدريج إلى بنوك من الدرجة الثانية.

- التخوف على البنوك الإسلامية من المنافسة الأجنبية، حيث أنها تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة مما سيجعلها تهيمن على القطاع العمل المصرفي المحلي.
- تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الكلية للدولة، وبالتالي على سياسات التنمية، عند وجود أشكال من المنافسة الضارة، وهناك مجالات رئيسية في السياسة الإقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير، مثل الرقابة على النقد والسياسة النقدية وتخصيص الائتمان.
- إحتمال ان يقتصر نشاط البنوك الأجنبية على خدمة الشرائح المربحة من الأسواق المحلية.

- إن سياسات فروع البنوك الأجنبية يتم توجيهها من قبل البنوك الرئيسية في الخارج، وهي تعتمد على جمع أموال المودعين وإستثمارها خارج الدولة والمضاربة بها في البورصات العالمية مما يمثل خطورة بالغة
- البنوك الإسلامية غير مهيأة لمواجهة تحديات السوق المالية العالمية التي تتسم بالإبداع وسرعة التغيير بالإضافة لإنخفاض رؤوس أموال هذه البنوك ومحدودية أحجامها وتواضع خدماتها بالمقارنة بالبنوك الأجنبية والتي قد تغزو الأسواق المصرفية والمالية العالمية بعد تطبيق إتفاقية التجارة في الخدمات.
- إن تواجد البنوك الأجنبية سوف يمكنها من تحريك الاموال وفقا لمصلحتها بما يجعلها تنزح وتستنزف النقد الأجنبي المتاح إلى الدول الأم التي تنتمي إليها وتعيد تصديره إلى أي مكان أو تستخدمه في مجالات تحمل مخاطر سوق عالية الخطورة (العالي، 15 أكتوبر 2000، صفحة 6).
- ومما لاشك فيه أن القدرة على مواجهة هذه التهديدات تمثل التحدي الرئيسي الآن أمام البنوك المحلية ولاسيما الإسلامية.

6. خاتمة:

من خلال دراستنا للتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة تم الخروج بالنتائج التالية:

- يعتبر البنك الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وإستثمار الأموال وفق الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات أو في مجال التمويل وإستثمار بهدف تحقيق أكبر عائد إقتصادي وإجتماعي ورفع مستوى المعيشة.
- تتسم البنوك الإسلامية ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك أهمها الإستخلاف والغنم بالغرم والأموار بمقاصدها، ولا ضرر ولا ضرار، وغيرها من الخصائص.
- إن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والإجتماعية. ولا يكفي أن يتم ذلك التغيير من خلال الحكومات فقط، بل يكون من خلال تفعيل آليات التمويل الإسلامي وتعزيز دور مؤسسة الزكاة والوقف القائمة على نظام المشاركة اللاربوية.
- تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي عن طريق قيامها بجمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، تقديم القرض الحسن، القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة، مراعاة البعد الاجتماعي في التمويل وإدارة الوقف.

- تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي وذلك بما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبيد في استخدامات لا فائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وتوجيهه لحماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى عن طريق صيغ المزارعة والمساواة.
 - تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي عن طريق قيامها بعدة صيغ من بينها: المضاربة، المشاركة والإجارة.
 - للعمولة المالية و تحرير تجارة الخدمات المالية إنعكاسات إيجابية والأخرى سلبية على البنوك الإسلامية، ويتطلب الأمر من المسؤولين عن إدارتها العمل على تدعيم الإيجابيات والحد من السلبيات قدر الإمكان.
 - ستواجه البنوك الإسلامية منافسة حادة من البنوك العالمية العملاقة داخل الدول الإسلامية وخارجها، وهذا بسبب امتلاك هذه الأخيرة الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة ما يمكنها من تقديم أفضل الخدمات المصرفية بأقل التكاليف، بحيث تكون البنوك الإسلامية عاجزة عن منافستها.
- ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نوصي بما يلي:
- أهمية تطبيق الإستراتيجية المتعلقة بالبيئة الداخلية لكل بنك بالتزامن مع الإستراتيجيات المتعلقة بالبيئة الخارجية، لتعظيم الفائدة المرجوة من عملية التحول الإستراتيجي المرغوب.
 - يجب إحداث تغيير إستراتيجي في القيام بالأنشطة الوظيفية المختلفة من خلال تبني الإستراتيجية المتعلقة بالتمويل والاستثمار.
 - دعوة البنوك المركزية لإنشاء إدارات وأقسام خاصة بها تتولى عملية الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية لتحل محل اللجان الشرعية الخاصة بكل بنك، وذلك لتفادي إختلاف الآراء الفقهية المتعلقة بالأدوات والأساليب التمويلية والاستثمارية التي يمكن للبنوك الإسلامية التعامل معها.

7. قائمة المراجع:

1.7. المراجع بالعربية:

- حسن العالي. (15 أكتوبر 2000). التواجد العالمي للبنوك الإسلامية. ندوة الصناعة المالية الإسلامية. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- راسم سميح عبدالرحيم. (1997). التجارة الإلكترونية في خدمة التجارة والبنوك العربية الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين. اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

- رافعة ابراهيم الحمداني. (15-16 مارس 2005). أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسل الأموال والجهود الدولية لمكافحةها. المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، *استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة*. كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاديفيا، الأردن.
- سامي سويلم. (2000). صناعة المالية الإسلامية نظرات في المنهج الإسلامي. ندوة *الصناعة الإسلامية*. الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر.
- صالح الحديدي. (1989). البنوك الإسلامية والتصحيح المطلوب. *مجلة الأهرام الإقتصادي*، العدد (1078)، مصر.
- عبد الحميد محمود البعلي. (1999). *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق*. مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد. (2007). *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- فليح حسن خلف. (2007). *البنوك الإسلامية*. دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن.
- محمد صبري هارون. (1999). *أحكام الأسواق المالية*. دار النفائس، عمان، الأردن.
- محمد صفوت قابل. (2004). *الدول النامية والعولمة*. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- مروان عوض. (20-21-19 ماي 2001). *تحديات العولمة التي تواجه المصارف الإسلامية*. الملتقى الإسلامي حول تحديات العولمة للمصارف الإسلامية. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- منور إقبال. (1998). *التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي*. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
- 2.7. المراجع بالأجنبية:

bank, T. w. (2001). *Finance for growth: policy choices in avolatile world*.